المذكور من الازار والثوب الى الكعبين وهو انخب لثوبه وازاره
واتقى لقلبه لانه ينفي العجب والكبر وينفي بعضهم عن اشتمال
الصماء بالمد نفي تحريم وهي بصفة اشتمال الصماء ان يكور على
غير ثوب ازار يرفع ذلك اي يكشف ما يشتمل به من جهة واحدة
وهي اليسرى ويسدل الجهة الاخرى وهي اليمنى وانما نفاها عنها
لانه اذا ارادان يرفع يده اليسرى انكشفت عورته وقوله وذلك
ان لم يكن تحت اشتمالك اي تحت ما تشتمل به ثوب تكون الكراهة
عليه فوله واختلف فيه اي في حكم الاشتمال المذكور على ثوب اي ازار
على قولين لمالك بالمنع تبعا لاكثر اصحابه عموم الحديث والاباحة
لانتفاء العلة المذكورة وهي كشف العورة ويؤمن المكلف بستر
العورة عن غير الناس وجوبا اجماعا وفي الخلوة استحبابا على
المشهور وازارة الرجل المومن بكسر الهمزة على ما اختاره الخطابي
كان المراد الهيئة الى انتصاف ساقيه ولعقب الوطا مرفوعا عليه
الصلاة والسلام ازارة المومن الى انصاف ساقيه لا جناح عليه فيما
بينه وبين الكعبين وما اسفل من ذلك ففي النار لا ينظر الله يوم القيامة
الى من جر ازاره بطرا والفخذ بالذال المعجمة وهي ما بين السا
فة والورك عورة عند من يستحب منه وليس كالعورة نفسها
لانه صلى الله عليه كشف فخذه مع ابي بكر وعمر وانكشف فخذه
ابنا حبيبا جرى فرسه ولا يدخل الرجل الحمام بالتشديد مع
قوله ذكر ويونث على ما حكاه صاحب الغرر عن الحربي وقال
ك وغيره هو معرفة اتفاقا الا ان مكسر بكسر الميم والهمز وتركه
وهو ما فيه ريه ولا تدخلوها الا من علة لما روى ابو داود
قوله عليه الصلاة والسلام انها ستفتح عليكم ارض العجم
وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجل

فحكى بعضهم الاتفاق على جواز ذلك لان فيه ارهابا للعدو وكذلك
حكى الاتفاق على تحلية المصحف بالفضة تعظيما له ولا يجعل ذلك
المذكور من التحلية بالفضة في لجام ولا سكين ولا في غير ذلك من الالات
الحربية افتخارا على ما ورد النهي عنه وهو ما تفتخر وتتكبر النساء دون
الرجال بالمذهب وقوله وينهى عن التختم بالحديد تكره ازالاختيار عند
ملك وهو الله معناه من الغير روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه التختم
التختم في اليسار لان تناول الشيء باليمين وهو باحدى يمينه ويجعل
في يساره روى البيهقي انه عليه الصلاة والسلام اتخذ خاتما من ورق
فجعله في يساره وكذلك ابوبكر وعمر وعثمان وعلي وحسن وحسين
كانوا يتختمون في يساريهم وفي صحيح مسلم كان خاتم النبي صلى الله
عليه وسلم في هذه واشار الى خنصره من يده اليسرى واختلف في
لبس الخز بفتح الخاء وتشديد الزاي وهو ما سداه حرير ولحمته صوف
مشتق على اقوال اشار الى اثنين منها بقوله جائز وهو صحيح في المذهب
الاول واستنكرهما ابو بكر بن الطلاب والثالث يلزم لبسه الفرزاقي
وهو ظاهر مذهب ملك لقوله عليه الصلاة والسلام في حلة عطارد و
كان نهاه عن لبس الحرير وانما يلبس هذا من لا خلاق له في الآخرة وكذلك
العلم في الثوب من الحرير اختلف فيه بالجواز والكراهة الا الخفيف
الى قيد وهو ما كان اقل من اصبع فانه جائز بالاتفاق ويلبس
النساء على جهة الفخر من الرقيق ما لا يصف ان خرج من
بيوتهن اما اذا لبسنه في بيوتهن مع ازواجهن فيجوز ولا يجر الرجل
ازاره بطرا اي كبرا ولا ثوبه من الخيلاء بضم الخاء وكسرها ممدود
بمعنى الكبر والرجل في كلامه لا مفهوم له قال الله تعالى لا تذر الى اذا قصدي
الخيلاء واما ان نقصد فانه يجوز لها ان ترخيه ذراعا كما في الموطا
من قوله عليه الصلاة والسلام ذلك واذا لم يفعل ذلك فليكن
المزكور